

أزمة التعليم والتنمية في عصر العولمة

يمثل هذا المقال دراسة تحليلية نقدية لواقع التعليم والتنمية في البلدان النامية عامة والعربية بصفة خاصة، والدور الذي يلعبه التعليم في خدمة أهداف التنمية في زمن سيطرة ثقافة العولمة.

هذه الثقافة التي أدت إلى ظهور العديد من المشكلات التي أصبحت تعرقل مسيرة التعليم والتنمية في البلدان السابقة الذكر، مما يجعلها أمام تحديات كبرى تقتضي اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها. وستتم معالجة هذا الموضوع من خلال الإجابة على سؤالين رئيسيين اثنين هما:

أ. لخضر غول
قسم علم الاجتماع
جامعة قالمة
الجزائر

- ما هي التحديات التي تعيق مسيرة التعليم والتنمية في البلدان النامية في عصر العولمة؟
- وما هي آليات وأساليب إعادة تأهيل النظم التعليمية بما يخدم أهداف ومتطلبات التنمية؟

مقدمة

إن إشكالية تطبيق المداخل المنهجية في دراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة أصبح من الإشكاليات الهامة في الدراسات السوسيو-اقتصادية نظرا لما تتميز به هذه الظواهر في التعقيد والتشابك، ونظرا لتباين أبعادها وأهدافها وارتباطها بالمتغيرات الحاصلة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، ولاسيما بعد انتشار ثقافة العولمة وما رافقها من تحولات سريعة وخطيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن ثم بروز العديد من المشكلات التي تجعلنا أمام تحديات كبرى تقتضي وضع آليات منهجية وأساليب علمية لمعالجتها سواء تعلق الأمر بالمخططات والبرامج الإنمائية، أو بوضع استراتيجيات

Résumé

Cet article représente une étude analytique et critique de la réalité de l'enseignement et du développement dans les pays en voie de développement en général ; et plus particulièrement dans les pays Arabes. Cela correspond à déterminer le rôle que joue l'enseignement dans la réalisation des objectifs du développement durant l'ère de la prédominance de la mondialisation. Celle-ci a, en effet, généré de multiples problèmes qui freinent le processus de l'enseignement et du développement dans les pays sus-cités. Ces derniers se voient ; de

fait obliger de faire face à d'énormes défis qui suscitent de nouvelles mesures inéluctables. Le problème sera étudié à travers les réponses aux deux questions suivantes :

بحثية تتناسب مع الاستخدامات الميدانية لتلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأس هذه المشكلات أزمة التعليم والتنمية في ظل تحديات ثقافة العولمة (Globalisation).

-Quels sont les défis qui contrarient le processus de l'enseignement et du développement à l'ère de la mondialisation ?

وفي خضم هذه الأزمة إن لم نقل الأزمات تحاول الدول السائرة في طريق النمو البحث عن البدائل والآليات المتاحة لإعادة النظر في السياسات التربوية والتعليمية باعتبارها أحد الاستراتيجيات التي يعتمد عليها

- Quels sont les mécanismes et les procédés à mettre en œuvre pour réhabiliter les modes d'enseignement qui serviront les objectifs et les exigences du développement ?

في تحقيق متطلبات التنمية انطلاقاً من رؤية نقدية وتطلعات مستقبلية لبناء مشروع حضاري متميز... وفي هذا السياق تدرج إشكالية هذا المقال والمتمثلة في السؤالين التاليين :

- ما هي التحديات التي تعيق مسيرة التعليم والتنمية في زمن العولمة؟
- وما هي البدائل المنهجية لإعادة تأهيل النظم التعليمية العربية وتلبية احتياجات التنمية؟

1 - التعليم والتنمية في السياسات الوطنية والدولية :

رغم التطور الكبير الذي أحرزه العالم والمجتمع الدولي في وضع إطار مفاهيمي للتعليم والتنمية باعتبارهما حق من حقوق الإنسان، إلا أنه للأسف لم يواكب هذا التطور في المفهوم تطور مماثل في السياسات الوطنية والدولية. فاستمرت معظم الدول النامية ومنها الدول العربية في إتباع سياسات تعليمية وتنموية هشّة لم ترتق إلى مستوى طموح الشعوب العربية، لاسيما ونحن نعيش عصراً جديداً، عصر الانفجار المعرفي والتطور العلمي والتكنولوجي، عصر ما يسمى بتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية. لهذا لم يعد هناك مفر من استيعاب هذه الحقائق، وهو أن التعليم والتنمية يدعمان بعضهما بعضاً ويساهمان في خدمة المجتمع ويحققان متطلباته الأساسية في الحياة .

لكن رغم الانجازات التي حققتها البلدان العربية في هذا المجال إلا أن التعليم فيها مازال متخلفاً بصفة عامة وفي جميع البلدان العربية بالمقارنة مع دول العالم المتقدم. ومن مظاهر هذا التخلف الزيادة في نسبة البطالة وانتشار مظاهر الفقر واليأس والحرمان، " وتقصي الأمية التي بلغت نسبتها في الوطن العربي في منتصف التسعينات حوالي 45%. معنى ذلك أن الدول العربية ستدخل القرن الحادي والعشرين وهي مثقلة بنحو 70 مليون أمي، إضافة إلى تدني القيمة الحقيقية لمخصصات الإنفاق على التعليم في البلدان العربية، إذ بلغت عام 1995 أدنى مما كانت عليه في عام 1985 بعكس معظم بلدان العالم . والأخطر من ذلك تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم كما يتضح ذلك من ارتفاع نسب الرسوب والتسرب والإعادة وما تسببه هذه المظاهر من انعكاسات خطيرة

سواء على مستوى مؤسسات التربية والتعليم أو على مستوى المجتمع ككل... وهذا بدوره سيؤدي إلى خلل جوهري بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى ينعكس على إنتاجية العمالة وعلى العائد الاقتصادي والاجتماعي" (1).

فالأزمة الحقيقية التي تعيشها البلدان العربية اليوم تعود أساسا إلى عدم تمكن هذه الدول من التحرر والتخلص من التبعية والهيمنة المفروضان عليها، وكذلك عدم التمكن من ربط علاقة جدلية بين التعليم والتنمية على مستويات التخطيط والتنسيق والدراسات النظرية والتطبيقية الجادة، بالإضافة إلى عدم تمكنها من مواجهة حدة هذه المشاكل وتعددتها، إذ أصبحت إشكالية التنمية والتخلف في رأي الكثير من المفكرين لا تقتصر فقط على علماء الاجتماع والباحثين المهتمين بهذا الميدان، بل أصبحت إشكالية الساعة، وإشكالية العصر، بل إشكالية كل الناس.

لهذا فالتعليم أصبح هو الآخر الميدان الذي بإمكانه أن يحقق الحرية ويخلص الإنسان من مظاهر التبعية والتخلف... " فالتنمية كغيرها من الظواهر ينبغي أن تتوفر فيها شروط ذاتية وموضوعية وتحولات كمية وكيفية نجدها تقع في بلدان العالم الثالث تحت تأثير عوامل كثيرة داخلية وأخرى خارجية " (2).

2 - التعليم والتنمية وتحديات العولمة :

إن العهد العولمي الجديد قد وضع فلسفة عامة وسياسة عالمية تحمل جملة من التحديات في إطار منظومات معقدة ومتداخلة تنحصر في جملة من الشروط الضاغطة على دول العالم الثالث بدعوى إعادة تأهيل وتحديث نظمها التربوية والتعليمية بعد انتهاء عهد المدرسة الوطنية. وعليه فإن إصلاح التعليم وإعادة تأهيله يتطلب: (3)

- ضرورة بناء فلسفة تربوية واجتماعية واقتصادية واضحة الأهداف والمعالم تبنى عليها السياسات والاتجاهات والمشاريع التربوية سواء بالإصلاح أو التجديد أو التطوير.

- أهمية المراجعة النقدية لمضامين ومناهج التربية والتعليم وفق مرجعية فكرية واضحة المعالم، وذلك بغرض تجديدها وتحديثها وجعلها أكثر نجاعة مما هي عليه الآن. وإقامة توازن عقلائي بين الكم والكيف، وبين التكوين النظري والتطبيقي، وكذلك بين أهداف التعليم والتكوين وبين الإعداد التربوي القيمي للمواطن. ونظرا لأهمية وخطورة هذا المطلب لارتباطه بلب العملية التربوية وعمقها، فإنه يتطلب إضافة إلى توفر المرجعية الفكرية والمنهجية الموجهة، ضرورة توفر الإمكانيات المادية والبشرية من كفاءات وتمويل وبرمجة. شريطة أن يتم كل هذا دون أية تبعية لجهات أو مراكز قرار مهيمنة على المستوى الإقليمي أو العالمي كما هو جاري في الكثير من مجتمعاتنا العربية. ومن هنا كان ضعف العملية التعليمية وقصورها، بل وفشلها الذريع في الكثير من الأحيان .

- إبراز العديد من الدراسات التي اهتمت بقضايا التعليم والتكوين وعلاقته بالتنمية وطنيا وعالميا: أن المؤسسات التعليمية أصبحت في ظل شروط متأزمة، الأمر الذي يجعل إصلاحها أمرا بالغ الصعوبة والتعقيد، وعليه فالمطلوب في هذا الإصلاح اتخاذ إجراءات جذرية منها:

- أ- ترشيد وتحديث مختلف أساليب تدبير الموارد المادية والبشرية.
- ب- إعادة النظر في أساليب إدارة العلاقات والتفاعلات والممارسات التربوية البيداغوجية والاجتماعية.
- ج- إعادة تأهيل المدرسة عن طريق استثمار التقنيات الحديثة في مجال التربية والتعليم.

- دعم المزيد من انفتاح المؤسسات التعليمية على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك عبر آليات التبادل والتفاعل لعل من أبرزها:

- أ- العمل على تجديد ومراجعة مناهج ومضامين التكوين بما يستجيب لمتطلبات العصر، خاصة ونحن في زمن العولمة وإكراهاتها وتحدياتها. فنحن بحاجة إلى مدرسة تلبي مطالب السوق الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم خدمة أهداف التنمية الشاملة.
- ب- العمل على إعادة تأهيل النظام الاقتصادي والاجتماعي في مقوماته وآلياته.
- ج- العمل على تحويل المؤسسات التعليمية والتكوينية بفضل إجراءات الإصلاح والتطوير إلى قطب إشعاعي جاذب ومحور مركزي للإنماء السوسيو- اقتصادي وتربوي ثقافي عام.

إن التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية يتطلب تحديد الارتباطات المختلفة بين جملة المتغيرات والعلاقات إلى تشكل الظاهرة، فهو يسعى للوصول إلى القانون أو جملة القوانين الموضوعية القائمة بين متغيرات الظاهرة قيد البحث والدراسة (4).

ففيما يخص علم الاجتماع مثلا لقد أدت خصوصية الواقعة الاجتماعية وتعدد سيورورة تطوراتها بالباحثين إلى مواجهة عدة صعوبات عند التعامل مع بعض المفاهيم والقضايا كالتنمية، والتخلف، والتكوين، والتأهيل، بالإضافة إلى مشكلات خاصة أخرى مثل ما يتعلق بمسألة تعميم النتائج وإلى غير ذلك من الأمور التي تكشف عن صعوبة التحليل والتفسير في هذا الميدان. وتأسيسا على ذلك يمكن اعتبار عملية التحليل والتفسير من بين التحديات الهامة التي تواجه الباحثين في العلوم الاجتماعية (5).

أ- التعليم والتنمية البشرية كضرورة لبناء المجتمع:

رغم الأهمية الكبرى التي تليها المجتمعات للتنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية الشاملة مقاسة بحجم الدخل القومي و متوسط دخل الفرد، إلا أن هناك متغيرات فرضت نفسها على أدبيات التنمية، انطلقت من مركزية العنصر البشري... فمعدل نجاح أي خطة للتنمية لم تعد تقاس بكم الزيادة في متوسط الدخل الفردي الذي تم تحقيقه، حيث أصبح المقياس يتسع للخدمات الاجتماعية مثل نوعية التعليم والصحة، و الغذاء و السكن وفرص العمل وغيرها من الخدمات الاجتماعية. يضاف إلى هذا فإن نوعية

التعليم وإمكانياته وأساليبه في تحرير الطاقات الإبداعية لدى أبناء المجتمع، و تفجير الفكر الناقد لديهم وتمكينهم من التعامل مع معطيات الواقع بمنهجية عملية لاستيعاب ما لدى الآخر من علوم تكنولوجيا متطورة والتعامل معها بشكل إيجابي.

لعل هذا ما جعل هيئة الأمم المتحدة تصدر تقريرا سنويا عن التنمية البشرية في العالم، منذ سنة 1990 ينطلق من مفهوم للتنمية يتجاوز التطور الاقتصادي الضيق، ليضم أبعادا أخرى تتصل بحقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية ومختلف الخدمات التعليمية والصحة والبيئة... وهذا التقرير الأممي لا يوحد توحيدا مطلقا بين التقدم الاقتصادي والتقدم البشري في كل دول العالم، فهناك الكثير من الحالات التي يحدث فيها انفصام بين هذين المتغيرين و أبرز مثال على ذلك : إن كندا وطبقا لمؤشرات تقرير الأمم المتحدة قد احتلت المركز الأول في التنمية البشرية في العالم، رغم أنها تحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث معدل الدخل الفردي وهذا يعني أنها تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية البشرية رغم تفوق هذه الأخيرة فيما يتعلق بمتوسط الدخل الفردي بكثير... (6)

ب - التربية و التعليم و غرس قيم التنمية :

لقد أظهر لنا التاريخ المعاصر أن المجتمعات العربية توفرت لها ثروات طائلة مادية وبشرية تكفي للتنمية، كما توفرت لها إمكانيات استيراد وشراء العلم والتكنولوجيا، ومع ذلك ظلت في حركة التاريخ

مجتمعات متخلفة، ذلك لأن نسق القيم الأخلاقية والاجتماعية لا يستورد ولا يشتري وإنما هو نتاج الشروط الموضوعية القائمة. وإذا ما كانت هذه الشروط السابقة مستوردة، نشأ نسق قيمى متفسخ وغريب يحدث انفصاما في جسم المجتمع وشخصيات أفراد. من هنا كان من الضروري بالإضافة إلى ضرورة توافر الشروط الموضوعية للتنمية، أن يكون الالتحام والانسجام قويا بينها وبين النسق القيمي ذلك هو السبيل الصحيح لتكوين مواطن قادر على التغيير الحقيقي للمجتمع و تحقيق متطلباته الاجتماعية والاقتصادية. كما أن حركة التطور هذه لا تسير بطريقة عفوية آلية، بل هي حركة مقصودة وهادفة. وإذا ما قلنا بضرورة الوعي، فقد قلنا بالتالي بضرورة التربية والتعليم لما يمكن أن تقوم به لغرس وتنمية القيم اللازمة للتنمية (7). فالتربية حسب رأي محمد ألبيب النجيجي هي " عملية تنمية وإعداد الأفراد في مجتمع معين، وفي زمان ومكان معينين حتى يتمكنوا من اكتساب المهارات والقيم، وأنماط السلوك المختلفة التي تمكنهم من التكيف مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ينشئون فيها " (8)

ج - التعليم والتنمية المستدامة:

ونحن في عصر الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات والمعلوماتية، فإن المعارف ما فتئت تتجدد وتتطور بسرعة فائقة، مما يجعل من الضروري غرس الإيمان لدى الإنسان بقيم العلم والمعرفة، وقيمة المجتمع العلمي في التفكير والتعامل مع متطلبات

الواقع.

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح حديث في أدبيات علم الاقتصاد وعلم اجتماع التنمية ليحقق عدة أهداف أهمها: (9)

- التنمية المستمرة لقدرات الإنسان على التعامل مع التقنيات الجديدة واستيعابها وتوطينها تمهيدا لتطورها والإضافة إليها من خلال الإبداع والابتكار.
- تزويد الإنسان بالقدرة على الاتصال المباشر مع مصادر المعرفة، حتى يصبح لديه القدرة على متابعة أحدث المعلومات والمستجدات العلمية والحضارية والمعرفية والاستفادة منها في حياته.
- تنمية مهارات الفرد فيما يتصل بمواجهة ما يعترضه من مشكلات، وإدارة الأزمات بأسلوب منهجي وعلمي مبني على معلومات صحيحة ومعرفة بالبدائل المتاحة، والقدرة على التشخيص السليم لأسباب المشكلة وأساليب مواجهتها.
- وعليه فإن تحسين مستوى حياة الإنسان بشكل مستمر يتطلب تحسين مستوى التعليم والصحة ومحو الأمية والقضاء على البطالة وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وهذا لن يتحقق من خلال الجمود المعرفي والتحجر الفكري، وإنما يتطلب التعليم المستمر من خلال امتلاك أبناء المجتمع القدرة على التعامل المستمر مع مصادر العلم والمعرفة بوعي وتمتعهم بأساليب منهجية علمية في التفكير والتحليل والتشخيص، وهذا هو السبيل الوحيد للعبور إلى الألفية الثالثة، بل وللحفاظ على البقاء في ظل عالم يسوده التنافس الفكري والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والتعددية الفكرية والسياسية والاقتصادية والتنوع الديني والثقافي... الخ.

د - التنمية الثقافية و تنوع المجتمعات البشرية:

وفي خضم هذا التنوع الثقافي، يجب الاهتمام بالقيم و السلوك ونماذج التفكير بوصفها أهم أبعاد التنمية الثقافية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كانت الأمم المتحدة قد أكدت على أهمية هذا البعد (البعد الثقافي) في التنمية، و حددت الفترة من 1988 إلى 1997 ليكون العقد العالمي للتنمية الثقافية، فقد طرحت خلاله عدة تساؤلات منها:

- هل هناك عوامل ثقافية تؤثر في التنمية؟
- ما هي الأنماط الثقافية التي ساعدت حركة التنمية في بعض الدول الآسيوية مثل اليابان والصين؟
- ما هي الأنماط الثقافية التي أدت إلى إعاقة حركة التنمية الشاملة في الدول النامية؟
- وهل التنوع الثقافي والاجتماعي والديني يدعم التنمية أم يعيقها؟

جاء في تقرير لجنة التنمية الثقافية في الأمم المتحدة الذي بدأ سنة 1993 وانتهى في 1996 تحت عنوان (التنوع البشري الخلاق) وتم مناقشته في مؤتمر منظمة اليونسكو في أبريل 1998، تضمن هذا التقرير جملة من المبادئ التي تفيد في دراسة المعوقات والمدعمات الثقافية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في العالم العربي والإسلامي منها: (10)

– أن التنمية الحقيقية لا تعني مجرد الحصول على المزيد من السلع و الخدمات، و لكنها تعني أيضا اختيار أسلوب الحياة. فالتنمية الاقتصادية إذا انفصلت عن سياقها الإنساني والثقافي تصبح كائنا بلا روح.

– ليست الحكومات هي التي تحدد ثقافة الشعوب، و إنما تستطيع أن توجهها نحو الأفضل أو العكس، و من ثم التأثير على مسيرة التنمية.

– إن الحرية الثقافية هي في جوهرها حرية جماعية وليست حرية فردية... فالحرية الثقافية تعتبر الضامن الرئيسي لكل الحريات الأخرى.

– يجب الاهتمام بوضع سياسات ثقافية ديناميكية، وربطها بالتنمية وتشجيع المبادرات والأنشطة المتعددة للثقافات، بالتنوع هو مصدر الإبداع.

- ضرورة دعم ثقافة الديمقراطية، كأسلوب وفلسفة حياة. فالمشكلات الكبرى في العالم كال فقر والجهل وما ينتج عنها من بطالة وجوع وأمراض، هي اثر من آثار عوامل ثقافية تدعم الأنانية والتعصب والكراهية والحقد وغيرها من المعوقات.

– ضرورة وجود تفاعل ثقافي سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة، وأهمية قبول الآخر والدخول معه في حوار يعود بالنفع على الجميع. وهذه دعوة التعايش السلمي.

إن مثل هذه الأفكار المطروحة في تقرير الأمم المتحدة حول التنوع الثقافي ودوره في التنمية، يحتاج إلى دراسة نقدية وتحليل موضوعي والاستفادة منه في رصد المعوقات الثقافية للتنمية وكيفية دعم الجوانب الايجابية لثقافة الشعوب العربية والإسلامية وتوظيفها في خدمة التنمية وتحويل أبناء الأمة إلى كيان ثقافي يتسم بهوية ذاتية قادرة على الاستفادة مما أنتجه التقدم العلمي والتكنولوجي في إطار ثوابت الأمة ومقوماتها ...

3 - المعوقات المنهجية لبرامج التعليم والتنمية في الدول العربية:

إذا كانت برامج التنمية في الدول العربية تهدف إلى تحقيق الرفاهية، العدالة، والكرامة الإنسانية، وتجنب كل ما يكدر حياة الإنسان من مشكلات وأمراض اجتماعية وملامح تخلف خطيرة تهدد حياة المجتمع. فإن التقرير الثاني للتنمية الإنسانية في العالم العربي الصادر سنة 2003 يشير إلى أن المعرفة تكاد تكون هي الفريضة الغائبة في مجتمعاتنا العربية على الرغم من توافر إمكانات نشر واستيعاب وإنتاج وتوظيف المعرفة في عالمنا العربي، سواء على مستوى رأس المال البشري (العلماء والباحثون)، أو على مستوى الإمكانيات المادية (11).

ومن الملاحظات التي أوردها هذا التقرير فيما يتعلق بالأوضاع الحالية المتصلة بالمعرفة والتكنولوجيا أن أوضاع التعليم ما تزال غير مرضية في الدول العربية على الرغم من كل أنواع التوسع الكمي وما تحقق من إنجازات وجهود منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا، وهي أوضاع غير مرضية حتى بالمقارنة بدول نامية مثلنا.

ومن أبرز السلبيات التي يشير إليها التقرير تناقص الإنفاق على التعليم، وتدني التعليم من حيث الجودة، والأعداد الهائلة وتكدس الطلاب بالجامعات. فقد كان التوسع الكمي على حساب كيف التعليم وجودته ومخرجاته، وقد أشار التقرير إلى الحاجة إلى تحسين درجة كفاية و جودة هيئات التدريس بمؤسسات التعليم المختلفة (12).

كما أن الرؤية الإستراتيجية للتقرير الثاني للتنمية الإنسانية في العالم العربي لسنة 2003، ترى أن إعادة بناء المجتمع تقوم على نشر تعليم راقى النوعية، مع التركيز على التعليم الأساسي واستحداث نسق لتعليم الكبار، ويجب توجيه التعلم نحو إعداد مواطنين يتعاملون بإيجابية مع المجتمع الذي يسعى إلى اكتساب العلم والمعرفة، وأن يكونوا قادرين على ممارسة التعليم الذاتي والمستمر. وهذا يتطلب ترقية نوعية التعليم في جميع المراحل وإجراء تعديلات دورية مستمرة للتعليم وبرامجه ضمانا للجودة وخدمة أهداف التنمية المستدامة... (13).

إن تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية ونشاطات البحث والتطور في دفع عملية التنمية والتغيير لا بد أن تستند إلى دراسة قدرات الإنتاج العلمي في جامعات ومعاهد البحث في الوطن العربي، كما يستند هذا إلى مدى توفر السياسات والتشريعات والبرامج الوطنية التي تهدف ليس إلى الاستفادة من نتائج هذه النشاطات فقط، بل إلى تكثيف الطلب عليها و توجيهها نحو الارتباط الوثيق بطلب برامج الإنتاج والتنمية الوطنية.

ويقتضي توفر مثل هذه السياسات اعتماد إستراتيجية بعيدة المدى للتنمية، تركز في جوهرها إلى مبدأ الاعتماد على الذات وتسعى إلى خلق البنى التنظيمية وقنوات المعلومات والمشاركة بين مختلف المؤسسات بما من شأنه أن يجعل عملية التنمية مشروعا وطنيا متكاملًا تشارك فيه كل قطاعات المجتمع ومؤسساته، لأن إتباع الطرق المنهجية في دراسة هذه العوامل وتشابكها على مستوى الوطن العربي يتطلب استعراضا مفصلا للتجارب الذاتية لكل بلد، ويشمل ذلك دراسة البنى الداخلية لمؤسسات البحث والتطوير في الجامعات والمعاهد، و نوع ومعدل إنتاجيتها العلمية، ثم دراسة خطط التنمية وبرامجها الجارية والمخططة، وطبيعة المؤسسات التي تقوم بتنفيذها. كما يشمل دراسة طبيعة العلاقات والأطر التنظيمية والسياسات التي تنظم العلاقات بين هذه المؤسسات...

وبناء على ما سبق ذكره فإن التحليل الدقيق والمنهجي لدور العلم في عملية التنمية والتغيير في الوطن العربي، سواء في صورته الحالية أو الصورة المرجوة، لا بد من أن يستند إلى قاعدة واسعة من المعلومات والإحصائيات والتحليل الدقيقة والموضوعية. ومثل هذه الملاحظات والأفكار المقدمة سترتبط بفرضيتين أساسيتين يعتقد أن كل الدراسات والمعلومات المتوفرة وتجارب السنوات الماضية قد دلت على صحتها وهما:

(14)

- الفرضية الأولى: إن الإنتاجية العلمية والبحثية للجامعات ومعاهد البحث العربية

أقل بكثير مما يمكن أن تقدمه بالقياس إلى الطاقات الكبيرة من الكفاءات و المواهب التي تملكها، و مع أن هناك مؤشرات مهمة على نمو هذه الإنتاجية فإنها ما تزال في مجموعها لأقل من نصف ما تنتجه البحوث الإسرائيلية مثلا مع الفارق الكبير في الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة.

- الفرضية الثانية: إن ارتباطات النشاطات التعليمية و البحثية العربية ببرامج التنمية أو الإنتاج مازال ضعيفا إجمالا.

هذان الافتراضان يتعلقان بالصورة العامة ولا ينقصان من أهمية الجهود التي تبذل على مستويات عديدة في مختلف البلدان العربية لمواجهة التحديات المعاصرة ولاسيما التحدي العلمي والتكنولوجي في ظل هيمنة ثقافة العولمة، ومحاولة التغلب عليها ضمن إطار الظروف و الإمكانيات المتوفرة. لا شك أن الأقطار العربية حققت توسعا أفقيا متسارعا في برامج التعليم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد ساهم هذا التوسع المطرد في تخفيض معدلات الأمية، وزيادة حجم مدخلات التعليم الذي بدأ يشهد بدوره توسعا كبيرا منذ الستينيات.

إلا أن هناك بالمقابل " مؤشرات كثيرة على أن المستوى النوعي للتعليم لم يتطور بعد بصورة ملحوظة، وقد تكون هذه الظاهرة نتيجة متوقعة تصاحب التوسع الكمي الكبير الذي تحقق. إلا أن تطوير المستوى النوعي للبرامج التدريسية لن يتحقق دون جهود ذات طبيعة نوعية، ودون مراجعة برامج التدريس، وخلق الأطر اللازمة للحوار والنقد الذاتي من داخل مؤسسات التعليم وخارجها " (15). إن الدول النامية عامة والعربية خاصة لا تستهلك المعرفة العلمية التي ينتجها العالم المتقدم علميا وتكنولوجيا بالشكل المطلوب، على الرغم من توافر الكفاءات والأطر العلمية الفنية القادرة على إنتاج واستثمار هذه المعرفة، ومرد هذا الضعف في إنتاج المعرفة ينحصر في النقاط الآتية: (16)

- إشكالية تتعلق بقيمة العلم والعلماء:

وتتمثل في عدم رفع قدر العلماء والباحثين والاحتفاء بهم ماديا ومعنويا، لأنهم أثن ما يملكه المجتمع وأبرزهم قدوة يتحدى بها في مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية وفي المحافل العلمية. لأن المعرفة العلمية هي أحد الحقوق الإستراتيجية للإنسان، وهي السبيل لإنجاز التنمية في كل مجالاتها.

- إشكالية تتعلق بثقافة الديمقراطية:

وتتمثل في عدم نشر ثقافة الديمقراطية بأبعادها المختلفة كثقافة الحوار، وثقافة النقد البناء، وثقافة الرقابة والمساءلة، والمشاركة الإيجابية لأبناء المجتمع. وخاصة الشباب والقضاء على حالات الانعزال والاعتزاب والانغلاق الذي يعيشه شباب العالم العربي والإسلامي اليوم، المتعلم منه والغير متعلم.

- إشكالية تتعلق بالتحديات المعاصرة:

وتتمثل في عدم القدرة على التكيف مع المعطيات المعرفية الناتجة عن تسارع النمو العلمي والمعرفي، والتكنولوجي الجاري في الدول المتقدمة. ولعل هذا الذي يتطلب منا التدخل لمواجهة التحديات السابقة الذكر، إضافة إلى التحدي الأمني والتحدي الحضاري... الخ.

كما يمكن حصر العوامل التي تعيق اكتساب المعرفة والتكنولوجيا في البلدان العربية فيما يلي: (17)

- السياق المؤسسي داخل الدول العربية كالمؤسسات الوزارية والشركات الصناعية ومؤسسات الإنتاج والخدمات غير مؤهلة وغير قادرة على استخلاص المعرفة القادرة على مواجهة وحل المشكلات المحلية.

- السياسات والفلسفات التربوية القائمة على التلقين وحشو عقول الطلاب بالمعلومات، والبعيدة تماما عن تعليم التفكير الناقد وعن تنمية روح الإبداع والابتكار.

- غياب القدر اللازم من الديمقراطية وحرية التفكير والتعبير، وهذا أمر يرتبط بالقدرة على استيعاب واستهلاك و من ثم إنتاج المعرفة.

- تخلف المستوى التكنولوجي داخل مؤسسات الإنتاج والخدمات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي.

4- رؤية نقدية لاستراتيجيات التعليم والتنمية في البلدان النامية:

إن مفهوم التنمية ظهر في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية في مطلع الستينيات من هذا القرن، وأخذ في الانتشار والتوسع وأصبح الشغل موضع اهتمام رجال السياسة والاقتصاد، ولم يخل أي خطاب سياسي أو بحث اقتصادي من عرض مفهوم التنمية... فإذا كان الاستعمار يمارس النهب مقتربا بالقوة والنفوذ العسكري، فأصبح النهب يمارس اليوم بأسلوب منظم و جد متطور في إطار ما يسمى بخطط وبرامج التنمية. ومن يدرس برامج التنمية يجد الازدواجية في المفهوم واضحا بين الاستعمار والتنمية فكلاهما وجهان لعملة واحدة. ولما انكشف الخداع، لم يجد الغرب بدا من الاعتراف بما وراء المشاريع المشتركة للتنمية المزعومة من نوايا سيئة ومن تخطيط للسيطرة على هذه الشعوب ونهب خيراتها باسم هذه المشاريع. وكان من نتائجها تزايد عدد الجائعين في العالم أكثر من أي وقت مضى، وكذلك تزايد عدد الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة ومن ثم زيادة نسبة الأمية في البلدان النامية. فبعد أربعين عاما من تطبيق برامج و مشاريع التنمية الاقتصادية ارتفعت ديون العالم الثالث إلى أكثر من 1300 مليار دولار وأكثرها تراكمات لفوائد الديون المستحقة وليس هذا سوى تعبيراً عن جشاعة الأنظمة الغربية وعدم احترامها لأبسط حقوق الإنسان. فالتنمية بهذا المفهوم

تفتقد إلى أبسط المعايير الأخلاقية والقيم السلوكية التي تؤدي إلى تضامن الشعوب وتعاونها في إطار سياسة دولية يحكمها المنطق والمصالح المشتركة.

أ- التعليم و العولمة والتحديات الراهنة:

لقد تنوعت مشكلات وقضايا التعليم المعاصر، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي ظهرت في المجتمع الحديث. وجاءت كثيرا من هذه المشكلات لتعبر بوضوح عن نوعية العقبات الفعلية، التي تواجه هذا النوع من التعليم في الوقت الحاضر، كما لا تقتصر نوعية المشكلات التي تواجه المؤسسات التربوية والتعليمية على مستوى الدول النامية فقط أو الدول المتقدمة، بقدر ما تتشابه العديد من عناصر هذه المشكلات ونتائجها ومظاهرها علي تأدية الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات في جميع دول العالم .

ففي الدول النامية على الخصوص كثيرا ما تعبر قضاياها عن مظاهر التخلف والتبعية، ومعوّقات التنمية والتحديث التي تواجه مشاريعها التعليمية. كما جاء جزء كبير من هذه المشكلات نتيجة للظروف التاريخية والاستعمارية التي مرت بها هذه المجتمعات حيث ورثت مؤسساتها التعليمية مشكلات اختيار المناهج الدراسية، والمقررات الأكاديمية، واستيراد النماذج الغربية، والاهتمام بمصادر المعرفة واللغات الأجنبية وإهمال اللغات المحلية والقومية، هذا بالإضافة إلى قلة الإمكانيات المادية والتكنولوجية وعدم الاكتراث بالبحث العلمي وأهميته، وغير ذلك من مشكلات متعددة أخرى (18).

إن امتلاك العلم والتكنولوجيا في ظل التطورات العالمية الحاصلة يتطلب منا إحداث ثورة في التعليم لإيجاد جيل واع بما يدور في العالم، جيل يحافظ على هويته الوطنية في مواجهة تحديات العولمة وتداعياتها. فالعولمة واقع لا يمكن تجاهل آثاره المرتبطة بالتحويلات الاقتصادية والسياسية المستقبلية والتطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة، الأمر الذي يجعل من المشروع البحث عن أنجع الطرق والأساليب للاندماج والتكيف مع السياسة العالمية الجديدة. ولا يخفى على أحد أن مجال التربية والتعليم هو من الأهداف طويلة المدى التي يريد الغرب التحكم من خلالها في الثروات المادية والبشرية للشعوب الضعيفة. لهذا ينبغي وضع آليات لتطوير التعليم بما يتناسب و متطلبات واقع العولمة، وهو واقع سيفرض معارف جديدة ومناهج متطورة تتناسب مع متطلبات الواقع ومعطيات السوق، كما أن التفكير في تطوير التعليم سيلتحم بصورة أكبر بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع إليها كل الشعوب. كما يجب أن تنهض المناهج بمسؤولية تمكين النشء من التعامل بذكاء وكفاءة مع المتطلبات الحقيقية والمتطورة للمجتمع، بحيث يكون الجوهر الحقيقي للعملية التعليمية هو المشاركة في البحث عن المعلومة وتنظيمها وتوظيفها، ولا بد أن تكون المناهج في إطار عالمي بمعايير عالمية، توازن بين الحاضر والماضي والمستقبل، وتراعى حق الجيل الجديد

في الاختيار. لهذا لا بد أن نفكر بطريقة عالمية، ونتصرف بطريقة محلية، بحيث يكون البعد العالمي جزءاً أساسياً من تفكيرنا.

إن التغيير المنشود بإيعاز من الغرب يهدف إلى مس العناصر الأساسية في تكوين الإنسان وتوجيهه وجهة معينة تتفق وتقترب من التصورات والتوجهات الغربية. وهذا يعني التخلي عن المقومات الأساسية للشخصية الوطنية والانصهار في ثقافة الغرب بدعوى نبد التخلف وتحقيق الحرية والديمقراطية المزعومة. فنحن بحاجة ماسة إلى التغيير، لكن دون المساس بمبادئ ومقومات الأمة التي تميز مجتمعنا عن بقية المجتمعات، إذ يجب التأكيد على أهمية تفعيل كل الطاقات المادية والبشرية والوسائل العلمية مع الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية وغيرها من مقومات التحضر والتقدم ...

فمنظومة التعليم عندنا في حاجة ماسة إلى التطوير، ومدرسة المستقبل يجب أن تكون مدرسة أصيلة تؤمن بالتغيير والتطوير، مدرسة متصلة عضويًا بالمجتمع وبما حولها من مؤسسات إنتاجية أو خدمية، ومؤسسات الثقافة والإعلام، تضرب بأنشطتها في أعماق المجتمع وتمتد لكل من يستطیع أن يساعد في إعادة صياغة عقل الأمة ووعياها.

جاء في كتاب فوكوياما "الثقة" المترجم إلى العربية، أنه مع بروز أهمية وقيمة التعليم وانعكاساته المهمة على المجال الاقتصادي (زيادة العوائد)، وعلى المجال الاجتماعي (تزايد مكانة المتعلمين الاجتماعية)، ارتفعت قيمة التعليم إلى مستويات غير مسبوقة. كما أن ارتفاع مستويات التعليم أحدث تفاعلات اجتماعية وسياسية كبرى إلى جانب التفاعلات الاقتصادية، ويتجلى ذلك في مجال الحراك الاجتماعي (19).

كما يؤكد فوكوياما على أن زيادة التنافسية العالمية في ظل ثورة المعلومات والعولمة سوف تجبر المجتمعات على الاهتمام "بكيف وكم برامج التعليم والتكوين"، وهو الأساس لرفع معدلات أداء رأس المال الإنساني أو التنمية البشرية لمواكبة المتغيرات العصرية. وأجرى فوكوياما مقارنة بين برامج التعليم والتدريب المتنامية في جنوب شرق آسيا التي أسفرت عن تجربة تنمية ناجحة، وبين برامج التعليم والتدريب غير الموفقة في أمريكا اللاتينية والتي أدت إلى تعثر برامج التنمية في هذه الدول (20).

ويعود ضعف الدول النامية وعدم قدرتها على التحكم والسيطرة على التطور العلمي والتكنولوجي إلى عدم كفاءة نظامين رئيسيين وهما: نظام التعليم ونظام البحث العلمي في الدول النامية عامة والعربية على الخصوص. ويمكن الاستدلال على ذلك "بتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يشير إلى أن إسهام الدول النامية في البحث العلمي على المستوى العالمي، فقد تقلص من 6% خلال الثمانينات إلى 4% فقط خلال التسعينات وبشكل عام فإن تكنولوجيا المواصلات والاتصالات إن أحسن توظيفها واستغلالها يمكن أن تكون أداة فعالة للتنمية الشاملة وفي مقدمتها التنمية البشرية، وهي التنمية المفتاحية لكل أنواع التنمية الأخرى" (21).

وإذا كانت التنمية المعلوماتية تنطوي على تحديات مادية وبشرية، علمية وتكنولوجية بالنسبة للدول النامية قد يصعب التنبؤ بها، فإنها تقدم فرصا عديدة لدفع حركة التنمية وتجاوز التخلف، وتحقيق التقدم الاقتصادي وزيادة قدرة النظم التعليمية على استثمار وتوجيه وصيانة وتنمية الموارد المادية والبشرية. لكن هذا يتطلب نظرة نقدية للسياسات التربوية والتعليمية المتبعة... كل هذا يؤكد أن التقدم العلمي والتكنولوجي أيا كان نوعه يرتبط بسياق المتغيرات الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

إن التحديات المعاصرة تستوجب البدء بتقييم موضوعي وواقعي للإمكانات العربية وتطوير إستراتيجية متكاملة تقوم على التعاون الفعال والمشاركة الإيجابية في مسيرة الثورة التقنية و محاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيا الجيل الجديد، وذلك حتى يتسنى لنا نحن العرب تجاوز هذه الأوضاع المتردية وتشكيل مستقبلنا بأيدينا. وعليه " فثمة تساؤلات وتساؤلات، وإعادة نظر، ونقد ذاتي لاستيعاب دروس العلم والعمل و البحث عن أساليب و طرق عمل جديدة، تلك هي سبل التقدم وتحقيق أهداف التنمية " (22)

وعموما إذا كان حاضر الفكر التربوي يشكل انحطاطا بالنسبة لماضيه التربوي، فإن مستقبل هذا الفكر يجب أن يتحقق عبر عودة لامشروطة إلى نقطة البداية، قصد استدراك وتعويض ما ضاع في الفترة الفاصلة بين ذلك الماضي الحافل بالنظريات والاتجاهات التربوية، حيث توجد تلك السلسلة من المبادئ والمباحث التربوية التي صاغها مفكرون كبار أمثال: بن سحنون، والقابسي، وأبي حامد الغزالي، والفراي، وابن خلدون وغيرهم من قمم الفكر العربي، لمعالجة هذا الحاضر التربوي المتأزم الذي يشكو من عدة نواقص وعلى رأسها الكم المعرفي الممل والحشو المعلوماتي الرهيب اللذان يميزان محتوياته وبرامجه، على حساب الانتقاء الكيفي للمعارف والمعلومات، وتدبيرها المعرفي الهادف كونها منقولة عن مناهج تربوية غريبة بعيدة كل البعد عن المشاكل الحقيقية التي تواجه المجتمع العربي (23).

من هنا تأتي ضرورة تبني سياسة تعليمية وإستراتيجية تنموية ومحاربة كل ما من شأنه أن يعيق تحقيق الأهداف المسطرة، وتعطيل الطاقات البشرية على النمو والابتكار وأداء دورها المنوط بها وفق فلسفة واضحة المعالم.

ب - إستراتيجية التعامل الناجع مع العولمة :

على دول العالم الثالث التعامل مع هذا الواقع الجديد بكل موضوعية وعقلانية، إذ لا يمكن التعامل مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بمنهج وسلوك ومقاربة كأى دولة عادية بغض النظر عن قوة وحجم ونفوذ هذه الدولة وهيمنتها على العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. رغم أن المنطق السليم والأعراف الدولية ترفض سياسة القوة والهيمنة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح إستراتيجية عليا تعكس قوتها العالمية، و تدفعها لتجاوز حدود السيادة والعقلانية، إذ لم تعد السياسة تنقيد بالأخلاق،

ولهذا يجب التعامل معها بمقاربة واقعية، والعمل على توفير شروط وأساليب التكيف مع هذا الوضع بما يخدم المصالح المشتركة. فالدول الآسيوية و بعد أن أدركت فلسفة هذه السياسة العالمية استطاعت أن تتعامل مع هذا الوضع و تستفيد منه أو على الأقل التخفيف من التأثير السلبي لوضع الأقوى في إطار خدمة التنمية المحلية، والعمل على اكتساب آليات التحكم في التكنولوجيا الحديثة.

فالجرائز كغيرها من الدول النامية استطاعت في الآونة الأخيرة أن تثبت منطلقات هذا التوجه والذي من مظاهره: دعم الاستثمار الأجنبي، تشجيع الشراكة والانسجام مع المقاييس الدولية في التعامل الاقتصادي والتجاري بما فيها التعامل مع منظمة التجارة العالمية (GAT)، وإتباع سياسة عقلانية وترشيد الموارد المالية خدمة لأهداف التنمية المحلية وتسوية الديون الخارجية وتحسين مستوى المعيشة... (24). كما أن إمكانية التعامل مع العولمة بمقاربة إيجابية دون المساس بمقومات الأمة و ثوابتها يتوقف على عوامل كثيرة أهمها: (25)

– ترتيب البيت من الداخل، أي تحديد القدرات و تصنيف المشاكل، إذ لا يمكن الدخول في العولمة دون وجود سياسة ترتيبات اقتصادية واضحة المعالم... ففي ظل التوجه الليبرالي مثلا لا يمكن إقامة اقتصاد سوق بدون بنوك لها صلاحيات وممارسات ليبرالية مع ضرورة توجيهه وتحكم الدولة فيها لحماية العلاقات والاحتياجات الاجتماعية.

– معالجة المشاكل الداخلية بموضوعية وثبات تجنباً لأخطاء ارتكبتها دول أخرى في مسارها التنموي، وتبني التجارب الايجابية التي جسدها دول أخرى.

– تفعيل العلاقة بين التعلم والتنمية، باعتبارها وجهين لعملة واحدة لا بد من تكاملها وتفاعلها، هذا إضافة إلى وجود إدارة تؤمن بالإصلاح والتغيير والتطوير وكفاءة عالية في فهم آليات و تقنيات هذا التغيير. وبالمقابل إذا لم يتم تكوين أجيالا بقدرة عالية تقنيا وعلميا لا يمكن خلق إدارة عصرية تسير التطور العالمي السريع. كما أن اهتمام السياسيين وأصحاب القرار في الآونة الأخيرة بالعلم والمعرفة العلمية كمنهج لتسيير شؤون الدولة المعاصرة هو مقاربة موضوعية وإن جاءت متأخرة عند الكثير من الدول النامية. فالفلاسفة والمفكرون ومنذ القرون عديدة نادوا بهذه الفلسفة كإطار منهجي ومحتوى لبناء الدولة، وهذا المنهج تبناه ساسة بعض الدول ووقفوا في الدفع ببلدانهم إلى مصاف الدول المتطورة كما هو الحال في تايوان وماليزيا وغيرهما.

هناك إذن خلاف كبير بين الدارسين والمحللين في النظر إلى الطريقة التي ينبغي إتباعها للتعامل مع ثقافة العولمة أو لدرء خطرها على الشعوب المستضعفة. فمنهم من يرفضها باسم عولمة بديلة لم تتضح معالمها بعد، ولا كيف يمكن الوصول إليها. ومنهم من ينادي بالعكس بالانخراط السريع والكامل فيها لما تتضمنه من فرص وإمكانات للتقدم والنمو ومسايرة تطورات العصر.

ففي بلدان العالم الثالث عموما ومنها البلاد العربية لقد أصبح من الواضح أن موقفها من العولمة ينحو نحو المقاومة والمواجهة، وأن هذه المواجهة تتخذ شكلين رئيسيين.

الأول هو المقاومة عن طريق تجاهل ما يجري واعتباره حركة خارجية لا تعنينا وغير ذات أهمية مع السعي إلى الحفاظ على البنيات والهيكل التقليدية المعروفة أما الثاني فهو مواجهتها باسم عولمة بديلة تحل محلها. والمطلوب هو إدراك التناقضات والتوترات العميقة التي تثيرها العولمة، والسعي في إطار عمل ديمقراطي يستوعب نشاطات فكرية وسياسية واجتماعية مختلفة ومتعددة ويتطلع إلى بناء أسس مؤسسات دولية جماعية وفي إطار تكتلات إقليمية، إلى تغيير شروطها وآليات عملها بما يضمن إنقاذ الإرث الإنساني المشترك، والاستفادة من هذه الإمكانيات ذاتها من أجل تطويره وتعميق أسس التعاون والتضامن بما يتفق واحترام القيم الإنسانية الأساسية من تفاهم وعدالة ومساواة وكرامة وحرية.

إن الإستراتيجية المناسبة للتعامل مع العولمة كظاهرة اجتماعية، أي ذات طابع موضوعي نابع من موضوعية الحياة الاجتماعية، هي الإستراتيجية التي تستطيع أن تقي البلدان الضعيفة مخاطر العولمة وتحول هذه البلدان إلى عامل فاعل وقوة مؤثرة في ميزان القوى بحيث يحسب لها حسابها بين القوى الدولية التي تقرر مصير التحولات العالمية. ولا يمكن لهذه البلدان أن تفرض وجودها وتصون كرامتها بين الأمم في ساحة السياسات الدولية إن هي بقيت بعيدة عما يجري في العالم من تحولات...

خاتمة

يمكننا التصريح في النهاية بأن تحقيق مثل هذه الأهداف السامية يقتضي من المختصين تلمين الدور المستقبلي للنشء وذلك بفتح مجالات جديدة لمواكبة متطلبات الواقع ومتغيراته. ولبلوغ تلك الغاية يحتاج ذلك إلى إتقان التعليم في جميع مراحلها، وتفعيل دوره في المجتمع ليكون قادرا على دفع حركة التغيير والتنمية المطلوبة التي تواكب تطورات العصر. لأننا أمام تحديات داخلية وخارجية وخاصة المستقبلية منها، تحتم علينا التوقف وإعادة النظر في المسار الذي تنتهجه سياستنا التعليمية في إعداد وتكوين الأجيال، وعلاقة ذلك بالتحديات الراهنة. وكل ما في الأمر أننا نحتاج لمسيرة العصر، وأن نعيد تنظيم المناهج بما يتلاءم وقدرات من يتعاملون مع الكمبيوتر، وأن نعيد تطوير وتحديث شبكات المعلومات على مستوى جميع المستويات التعليمية في جميع التخصصات. نحن اليوم أمام ثورة علمية وتكنولوجية وعالم متطور لم يعد فيه مكانا للضعيف والمتخاذل، ولا للمتزمتم والمتعصب. خاصة إذا علمنا أن ثقافة العولمة لم تعد ترتبط بعالم الاقتصاد فقط بل طالت جميع جوانب الحياة بما فيها الاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية وغيرها.

المراجع

- 1- محمد فائق : حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 251، جانفي 2000، ص 108.
- 2- شبل بدران: التربية والمجتمع، دار المعرفة الجامعية ط1، الإسكندرية، 2003، ص 195.
- 3- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،

- ط1، المغرب، ص ص40- 47.
- 4- Georges Gurvitch: la vocation actuelle de la sociologie (antécédents et perspectives), T.II, 3ed. Paris, 1969, PP.464 – 465
- 5- نور الدين زمام: معضلات التفسير السوسولوجي (واقع سوسولوجيا العالم الثالث)، أشغال الملتقى الوطني حول: " علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر : أية علاقات؟ " وهران أيام 04، 05 و 06 ماي 2002، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
- 6- نبيل السمالوطي: التنمية و مجتمع المعلومات في العالم العربي، دراسات إسلامية نصف شهرية، العدد 112، القاهرة، 2004، ص 18.
- 7- سعيد إسماعيل علي : التعليم على أبواب القرن الحادي و العشرين، عالم الكتب، القاهرة 1988، ص ص 118 – 119.
- 8- محمد لبيب النجيجي: الأسس الاجتماعية للتربية، دار النهضة العربية للنشر، ط7، بيروت، 1978، ص 14.
- 9- نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص ص 23 – 24.
- 10- المرجع نفسه، ص 15-18.
- 11- المرجع نفسه، ص 81.
- 12- المرجع نفسه، ص 82 .
- 13- المرجع نفسه، ص 99 .
- 14- عصام النقيب: دور التعليم في التنمية والتغير في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة الثامنة، العدد 81. نوفمبر 1975، ص 58.
- 15- المرجع نفسه، ص 59 .
- 16- نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 56- 62 .
- 17- المرجع نفسه، ص 80 .
- 18- عيد الله محمد عبد الرحمان: سوسولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 215 .
- 19- نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 42.
- 20- المرجع نفسه، ص 49.
- 21- المرجع نفسه، ص 71.
- 22- محمود عبد الفاضل: الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل (نظرية تقويمية)، عالم الفكر، المجلد 17، العدد 4، 1977، ص 85.
- 23- عبود عبد الغني: التربية ومشكلات المجتمع، دار الفكر التربوي، 1980، ص 95.
- 24- إسماعيل دبش: مقارنة واقعية للعولمة، رسالة جامعة سطيف، العدد الأول، جانفي 2004، ص 67.
- 25- المرجع نفسه ص ص 68 – 69 .